



## ردود الخضر اليزديّ على ابن الحاجب

أ.د. جواد كاظم عناد

الباحثة جيهان كاظم محمد

كلية التربية/ جامعة القادسية

DOI: [https://doi.org/10.36322/jksc.176\(G\).20091](https://doi.org/10.36322/jksc.176(G).20091)

ملخص:

عُني البحث بردود الخضر اليزديّ على ابن الحاجب، في الشرح، الذي خصصه بشافية ابن الحاجب، وقد اختيرت مسائل أربعة من هذه الردود، هي: زنة المبدل من تاء الافتعال، وزنة (بُطْنان) و(ظُهران)، والتكثير في (فعل)، وزيادة الهمزة في (أولق). الكلمات المفتاحية: ردود، اليزيدي، ابن الحاجب.

### Replies of Al-Khidr Al-Yazdi on Ibn Al-Hajib

Prof. Dr. Jawad Kazem Enad

Researcher Jihan Kazem Mohammed

College of Education / Al Qadisiyah University

Abstract:

The research was concerned with the responses of Al-Khidr Al-Yazdi to Ibn Al-Hajeb, in the explanation, which he devoted to the Shafia of Ibn Al-Hajeb, and four issues were selected from these responses, which are: the weight of the substituted from the verbal ta'a, the weight of (Butnon) and (Zuhran), the





multiplication of (faal), and the addition Hamza in (Ulq).

Keywords: responses, Yazidi, Ibn al-Hajib

مقدمة:

تعد شافية ابن الحاجب من أهم ما ألف في علم الصرف، ونالت من العناية والاهتمام ما لم ينله غيره من المتون، ويصدق هذا الوصف على شرح الخضر اليزدي لهذه الشافية. إن هذا شجع على اختيار عدد من المسائل، التي ردّ فيها اليزدي على ابن الحاجب. وقد قام منهج البحث على ذكر المسألة، تعريفاً بها، وبياناً لما قاله النحويون فيها، وما قاله ابن الحاجب، ثم ذكر ردّ اليزدي وما استند إليه في هذا الردّ... وسيقف هذا البحث على مسائل مختارة أوردها شارح من شراح الشافية، وهو الخضر اليزدي في ردّه على ابن الحاجب.

زنة المبدل من تاء الافتعال:

الإبدال: "هو جعل حرف مكان حرف غيره"<sup>(١)</sup>، ويشمل قلب الهمزة، وقلب الواو والياء والألف<sup>(٢)</sup>. ويشيع الإبدال في العربيّة، حتى قال ابن فارس: "ومن سنن العرب إبدال الحروف وإقامة بعضها مقام بعض، ويقولون: مَدَحَهُ وَمَدَّهَهُ، وِفْرَسٌ رِفْلٌ وَرِفْنٌ، وهو كثير مشهور"<sup>(٣)</sup>.

وقد عني النحويون بما يحدث من إبدالٍ للتاء في صيغة (افْتَعَلَ)، فقد وجدوا أنّها تبدل دالاً "إن كان الفعل أحد ثلاثة أحرف: الزّاي والدّال والدّال نحو (افْتَعَلَ) من زجر، وهو ازجّر، ومن نكر: أدكّر، ومن دلج: أدلج، وكان الأصل: ازتجر، واذتكر، واذتلج ... فإذا بنيت (افتعل) وفاء الفعل حرفاً من حروف الاستعلاء، لم تقلب التاء دالاً بلّ تقلبها طاءً لمشاكله الطاء لحروف الاستعلاء، بما فيه من الاستعلاء والإطباق... فقالوا في (افتعل) من صبر: اصطبر، ومن صنع: اصطنع، ومن ظلم: اظلم..."<sup>(٤)</sup>.





وذكر النحويون قواعد لما عُرف بالميزان الصرفي، الذي عُبر عنه بلفظ (فَعَل)؛ لمعرفة حروف الكلمة الأصول، وما زيدَ فيها، وما طرأ عليها من تغييرات لحروفها بالحركة والسكون<sup>(٥)</sup>. وهذه القواعد يمكن تلخيصها بالآتي:

— جعل الفاء والعين واللام في مقابلة الحروف الأصلية، فيقولون في وزن (قَرَأَ): فَعَل، وكَرُمَ: فَعَل، وفَرَحَ: فَعَل، وفي حَمَلٍ: فَعَل... ويسمى الحرف الأول فاء الكلمة، والثاني عين الكلمة، والثالث لام الكلمة. — فإن كانت هذه الكلمة رباعية الأصول أو خماسية زيدَ في الميزان لامٌ أو لامان على (فَعَل)، فيقول في نحو دَحْرَجَ: (فَعَلَل)، وفي وزن جَحْمَرَشَ: (فَعَلَلَل).

— فإن كان في الكلمة حرف زائد؛ فإما أن تكون الزيادة بتكرير حرف أصلي، كتكرير عين (قَطَعَ)، أو لام (جَلَبَبَ)، ومن هذا تكرر العين في وزن الأول: (فَعَل)، واللام في وزن الثاني: (فَعَلَل). ولا يورد ذلك الزائد بعينه، فلا يقال: (فَعَطَل) ولا (فَعَلَب). وإما ألا تكون الزيادة بتكرير حرف أصلي، ومن هذا يورد الزائد هو هو، كما يُقال في ضارب: فاعِل، وفي مضروب: مَفْعُول<sup>(٦)</sup>.

وعلى هذا يكون وزن (اضطرب): (افطعل)، و(ازدرع): (افدعل). إلا أن ابن الحاجب في الشافية ذهب مذهباً آخر، قال: "ويُعبّر عنها بالفاء والعين واللام، وما زاد بلام ثانية وثالثة، ويُعبّر عن الزائد بلفظه، إلا المبدل من تاء الافتعال، فإنه بالتاء..."<sup>(٧)</sup>.

وقد دفع عن هذا في شرحه على الشافية بالقول: "إذا أبدلنا من تاء الافتعال حرفاً غيرها نحو قولك: اَرْدَجَرَ واضطرب فإنه لا يُقال في زنته: اَفْدَعَل ولا اَفْطَعَل، ولكن بالتاء. فيقولون: اَفْتَعَل في الجميع؛ إما لقصد بيان أصل الزنة، وإما لما يؤدي إليه من الاستتقال، فلذلك قال: فإنه بالتاء"<sup>(٨)</sup>.

ووصف الخضر اليزدي هذا الدفع بأنه ضعيف في وجهيه: "أما الأول فلاستلزامه التخصيص بلا مخصّص؛





إذ قد يقلبون الزنة لقلب الموزون،...، ولا يراعون بيان أصل الوزن. وأمّا الثاني فلتخلف المعلول عن العلة؛ إذ الاستتقال لو كان علة لعدم التعبير عن الزائد بلفظه لما قالوا في زنة هبلع مثلاً: هفعل. ويجيء هذا في أوزان كثيرة، فتبين أنّ الاستتقال ليس علة لعدم التعبير<sup>(٩)</sup>.

وحقّ ما ذهب إليه اليزديّ، لولا طريقتة في الجدل، التي استعان فيها بلغة المنطقة وعدّتهم. وثمّ يتّضح الفرق بينه وبين الرضيّ في ردّه. قال الرضيّ: "قال في الشرح [ابن الحاجب] إنّما لم يوزن المبدل من تاء الافتعال بلفظه إمّا للاستتقال أو التنبيه على الأصل. قلنا: هذان حاصلان في فحَصُط وفي فُرْدُ ولا يوزنا إلّا بلفظ البدل"<sup>(١٠)</sup>.

ومن هذا نفهم أنّ الخضر اليزديّ لا يوافق ابن الحاجب في هذا الاستثناء، وأنّه، طرداً للقاعدة، يعبر عن كل الزائد المبدل منه بالبدل، لا بالمبدل منه. وهو لم يمض بعيداً كما فعل عبد القاهر الجرجانيّ، الذي ذهب إلى أنّه "لا يجوز أن يُعبر عنه بالبدل، فيقال في قال: إنّهُ على وزن "قال"<sup>(١١)</sup>.

بقي أن نقول: إنّ من المحدثين من تابع عبد القاهر في هذا؛ قال الدكتور عبد الصبور شاهين: "رأينا أن نزن الكلمة على ما هي فعلاً، لا على ما كانت عليه أصلاً، هذا الرأي ليس بدعة غير مسبوقه، فقد سبق برأي في هذا الاتجاه الإمام عبد القاهر الجرجانيّ، حيث أجاز الوزن على البدل، فيقال في (قال): قال، وفي (رمى): فعاً"<sup>(١٢)</sup>.

زنة (بُطْنان) و(ظُهران):

قال ابن الحاجب في كلامه على ضوابط الميزان الصرفيّ أنّ زنة "بُطْنان فُعلان، وقُرْطاس ضعيف مع أنّه نقيضُ ظُهران"<sup>(١٣)</sup>.

وقد علّق الرضيّ بالقول: "والظاهر أنّ المصنّف بنى أنّ بُطْناناً وظُهراناً مفردان، فحمل (بُطْناناً) في كونه





فُعْلان على (ظُهْران)، الذي هو فُعْلان بيقين<sup>(١٤)</sup>.

وقال الجارِزُديّ في شرح قول ابن الحاجب: "قوله: (وَبُطْنان فُعْلان)؛ لوجهين: الأول أنّه نقيض (ظُهْران)؛ لأنّ (ظُهْراناً) اسم لظاهر الرّيش، وِبُطْناناً لباطنه، و(ظُهْران) (فُعْلان) بالاتفاق، إذ لم يُتصوّر فيه التكرار، فِبُطْنان كذلك، حملاً للنقيض. الثاني أنّ (فُعْلاناً) لم يوجد في كلامهم غير (فُرطاس) بالضمّ، وهو ضعيف أيضاً، والفصيح الكسر...<sup>(١٥)</sup>.

ويظهر ممّا قاله ابن الحاجب والشارحان أنّنا أمام توجيهين لزيادة النون في (بُطْنان)، أحدهما: يمضي إلى أنّ (بُطْنان) جمع بَطْن، وهذا هو المشهور عند النحويين، قال سيبويه: "وقد يجيء الفعلُ "فُعْلاناً" وذلك قولك: تَعَبْتُ تُعْبان. والتَّعب: الغدير. وبَطْنٌ وِبُطْنان، وظَهْرٌ وظُهْران"<sup>(١٦)</sup>.

وقال المبرّد: "وما كان على "فُعْلان"، نحو ظَهْرٌ وظُهْران، وبَطْنٌ وِبُطْنان"<sup>(١٧)</sup>، وقد ذكر المبرّد أنّ هذا الجمع لـ (فُعْل) فهو على غير بابهِ<sup>(١٨)</sup>. وقال ابن السراج: "وجاء فُعْلٌ على فُعْلان؛ نحو تَعَبْتُ وتُعْبان، وبَطْنٌ وِبُطْنان، وظَهْرٌ وظُهْران"<sup>(١٩)</sup>. وقال أبو عليّ الفارسيّ عن جمع (فُعْل): "فأمّا جمعه: الكثير فَعْلَى على فُعْال ومفعول وفُعْلان"<sup>(٢٠)</sup>.

أمّا التوجيه الآخر فصاحبه ابن الحاجب، فالرجل يتفق مع النحويين أنّ (بُطْناناً) على (فُعْلان)، وأنّه ليس ممّا اعتدّ بتكريره؛ إذ لو اعتدّ بتكريره للزم أن يكون على (فُعْلان) وهذا ليس من أبنيتهم. ولا يُلحق بقرطاس، فهذا ضعيف وغير فصيح، والأصل فيه كسر القاف، لكنّه خالفهم في أنّ (بُطْنان) مفرد وليست جمعاً، وتسويغ جعلها على (فُعْلان) جاء من (ظُهْران)، و(ظُهْران) على (فُعْلان) بلا خلافٍ بين النحويين، إذ ليس فيه تكرير، وذلك حملاً للنقيض على التّقيض.

وقد لقيَ هذا التوجيه اعتراضاً من الرضيّ، قال: "ولو جعلهما جمعين لم يحتج إلى ما ذكر؛ لأنّ فُعْلاناً





ليست من أبنية الجموع، والحق أنّهما جمعاً بطناً وظهراً، كما ذكر أهل اللغة<sup>(٢١)</sup>. بيد أنّ أهل اللغة هؤلاء ذكروا (بُطْنان) مفرداً؛ جاء في اللسان: "قال أبو حنيفة: البُطْنان من الأرض واحدٌ كالبطن ... والبُطْنان من الرّيش الذي يلي الأرض إذا وقع الطائر... وجثم على بيضه وفراخه..."<sup>(٢٢)</sup>.  
أمّا الخضر اليزديّ فيبدو من شرحه أنّه لا يعترض على أنّ (بُطْنان) مفردٌ، بل على أنّ صورة (بُطْنان) جاءت من (ظُهْران) حملاً للنقيض على النقيض، فهذا عنده "فيه نظرٌ؛ لأنّ التضاد أمرٌ معنويّ، وهو لا يوجب بين الضدّين اتحاد بنائها لفظاً كما في الحياة والممات مثلاً، فإنّه لا يُقال: زنتهما واحدة؛ لأنّ أحدهما ضدّ الآخر"<sup>(٢٣)</sup>.

ونظراً اليزديّ هذا ليس بتلك القوّة، وقد ردّ ابن جماعة في حاشيته بالقول: "ويُجاب بأنّ الشّيء لمّا كان أقرب حضوراً بالبال مع ضده من سائر المغايرات، التي ليست أضعافاً له، صحّ لهذا الجامع المشترك تنزيلهما منزلة المثلين، فيحمل أحدهما على الآخر في شيء من أحكامه، كما يُحمل على نظيره؛ وقد قالوا: صحّ الموتان مع وجود مقتضى الإعلال حملاً له على ضده؛ الحيوان. وما نحن فيه أولى؛ لأنّه أمرٌ لفظيٌّ. وفي التصحيح المذكور التزام الثقل، والإلزام بالحياة والممات ساقطٌ؛ لاختلاف مواقع الحروف الأصول والزائد فيهما، وهو مُقتضٍ لو حُمِلَ أحدهما في الزّنة على الآخر؛ لجعل الأصليّ زائداً أو بالعكس، بخلاف بُطْنان"<sup>(٢٤)</sup>.

التكثير في (فَعَلٌ):

لـ (فَعَلٌ) معانٍ عني بذكرها النّحويون، منها التعدية كقولنا: فرّحتُهُ، والسّلب، نحو: قرّدتُ البعير: أزلتُ قرّاده، ونسبة المفعول إلى أصل الفعل وتسميته به، نحو: فسقته: أي نسبته إلى الفسق، والدعاء، نحو: سقيته أي قلتُ له سقياً لك، وصيرورة فاعله أصله المشتقّ منه، كروّضَ المكان: أي صار روضاً، وتصيير





مفعوله على ما هو عليه، نحو: سبحان الذي ضوّء الأضواء: أي جعلها أضواءً<sup>(٢٥)</sup>.

ويبقى دلالة (فعل) للتكثير هي الغالبة، قال ابن الحاجب في الشافية: "وفعل للتكثير غالباً"<sup>(٢٦)</sup>. واكتفى بذكر هذه الدلالة مع ذكر أمثلة تعبر عن هذا التكثير، كما فعل الزمخشري (ت: ٥٣٨هـ) في المفصل<sup>(٢٧)</sup>، وقد ذكر في كتابه (الإيضاح في شرح المفصل)<sup>(٢٨)</sup>، أنّ هذا التكثير إما أن يكون في الفعل نحو: طوّفتُ وجوّلتُ وإما أن يكون في الفاعل، نحو مَوْتَتِ الإبلُ وإما أن يكون في المفعول، نحو: غلّقتُ الأبواب.

وحديث سيبويه في هذا الشأن لا يُعين في هذا التقسيم؛ قال: "تقول كَسَرْتُهَا وَقَطَعْتُهَا، فإذا أردت كثرة العمل قلت: كَسَرْتَهُ وَقَطَعْتَهُ وَمَرَّقْتَهُ وَمَا يَدْلُكَ عَلَى ذَلِكَ قَوْلُهُمْ: عَاطَتُ الْبَعِيرَ وَإِبْلٌ مَعْلَطَةٌ وَبَعِيرٌ مَعْلُوطٌ. وَجَرَّحْتُهُ وَجَرَّحْتُهُمْ. وَجَرَّحْتُهُ: أَكْثَرْتُ الْجِرَاحَاتِ فِي جَسَدِهِ. وَقَالُوا: ظَلَّ يُفَرِّسُهَا السَّبُعُ وَيُؤَكِّلُهَا، إِذَا أَكْثَرَ ذَلِكَ فِيهَا. وَقَالُوا مَوْتَتٌ وَقَوَّمتُ، إِذَا أَرَدْتَ جَمَاعَةَ الْإِبِلِ وَغَيْرِهَا. وَقَالُوا: يُجَوِّلُ أَي يَكْثُرُ الْجَوْلَانُ، وَيُطَوِّفُ أَي يَكْثُرُ التَّطْوِيفُ"<sup>(٢٩)</sup>.

وواضح أنّ سيبويه في هذا النصّ أدارَ المعنى على كثرة العمل. وهذا ما نجده عند أبي بكر بن السراج (ت: ٣١٦هـ)، وأبي عليّ الفارسيّ (ت: ٣٧٧هـ)، وابن جنّي (ت: ٣٩٢هـ)، والميدانيّ (ت: ٥١٨هـ)، والزمخشريّ (ت: ٥٣٨هـ)، والرضيّ (ت: ٦٨٩هـ)<sup>(٣٠)</sup>.

ولم يخالف الخضر اليزديّ التقسيم، الذي ذكره ابن الحاجب للتكثير. قال: "وهو [التكثير] على ثلاثة أنواع: أحدها أن يكون راجعاً إلى نفس الفعل، والثاني أن يكون راجعاً إلى الفاعل، والثالث أن يكون راجعاً إلى المفعول"<sup>(٣١)</sup>.

غير أنّه قيّد ما اشترطه النحويّون في الأخيرين، وهو "ألا يكون الفاعل والمفعول واحداً فلا يُقال بَرَكَ بَعِيرٌ، وَلَا رَبَضَ شَاةٌ، وَلَا غَلَّقْتُ بَاباً، وَقَطَعْتُ ثُوباً؛ إذ التكثير فيهما راجعٌ إلى غير الفعل؛ إمّا إلى الفاعل،





وهو ما إذا كان الفعل لازماً، وإما إلى المفعول، وهو ما إذا كان متعدياً، ومحالٌ أن يكون الشيء الواحد كثيراً، بخلاف النوع الأول، إذ يتأتى حصول فعل من فاعل واحد مرات كثيرة<sup>(٣٢)</sup>.  
فقد رأى، تبعاً للجار بُردِيّ<sup>(٣٣)</sup> "أنّ هذا القول ليس على الإطلاق؛ لأنّ التّكثير في المتعدّي يجوز في نفس الفعل، كما يجوز في المتعلّق؛ بل الأوّل هو الأصل"<sup>(٣٤)</sup>؛ مستنداً في ذلك إلى ما قاله سيبويه في هذا الشأن، وقد مرّ ذكره؛ ومن ثمّ، كان ردّه على قول ابن الحاجب: "إن كان متعدياً فالتكثير في متعلّقه، وإن كان لازماً فالتكثير في فاعله"<sup>(٣٥)</sup>، استناداً إلى ردّ الجار بُردِيّ (ت: ٧١٠هـ)، قال: "ومنع شارحٌ وهو الحقّ. وحقيقة ذلك أنّ الأصل في التّكثير هو الفعل، فكأما كان في الفاعل أو المفعول يكون في الفعل ولا عكس. فقولك: غلّقتُ باباً صحيح باعتبار تكثير الفعل، وغلّقتُ الأبواب صحيح باعتبار تكثير المفعول، أو الفعل والمفعول معاً، ومثال الكتاب [كتاب سيبويه]: جرّحتُ الجراحات يدلّ على هذا"<sup>(٣٦)</sup>.  
أمّا التّكثير في الفاعل، إن كان (فَعَلَّ) لازماً فهو "غير سديد؛ لأنّ مثل يجوّل لا كثرة في فاعله، فأما مثل برّك الإبل، وربّض الشاء، وموت المال، فقد قال الزمخشري: لا يُقال للواحد"<sup>(٣٧)</sup>.  
والخضر في ردّه هذا كان ناقلاً بشيءٍ من التصرّف؛ لما قاله الجار بُردِيّ في هذا الشأن، وما قاله الجار بُردِيّ أقرب بالنظر إلى ما قاله سيبويه، وقد مرّ ذكره، وفعل الخضر اليزديّ حسناً، إذ استدلّ به. وبالنظر أيضاً، إلى أنّ ما جاء في شرح ابن الحاجب على شافيته، يُخالف ظاهر ما ذكره في شرحه على مفصلّ الزمخشريّ، قال: "قوله [الزمخشري]: ومجيئه للتّكثير هو الغالب عليه: يعني أنّ ذلك هو أصله ... وشرطه التّكثير في الفعل، أو الفاعل، أو المفعول ... فإنّ فُقد ذلك لم يتسع استعماله، فلذلك كان قولك: مؤنّث الشاة خطأ لانتفاء جميع ذلك، إذ لا يستقيم تكثيرها وهي واحدة، وليس ثمّ مفعولٌ فيكون التّكثير له، فلذلك قال في هذه المسألة: "ولا يقال للواحد بخلاف قولك: قَطَعْتُ الثوبَ فإنّ ذلك سائغٌ وإن كان الفاعل واحداً ... فقوله:





"ولا يُقال للواحد" لم يُرد به إلا ما لم يستقم فيه تكثير الفعل وإنما التكثير في الفاعل هو الصحيح<sup>(٣٨)</sup>.

زيادة الهمزة في (أولق):

اختلف اللغويون في شأن هذه اللفظة من حيث أصالة الهمزة وزيادتها، فقد ذهب يونس بن حبيب إلى أصالة الهمزة<sup>(٣٩)</sup>، وكذلك سيبويه في قوله: "وأما أولق فالألف من نفس الحرف، يدلّك على ذلك قولهم: ألق الرجل وإنما أولق فوعل، ولولا هذا الثبّت لحُمِل على الأكثر"<sup>(٤٠)</sup>.

وقال المازني (ت: ٢٤٩ هـ): "فأما (أولق) و(أبصر)، و(إمعة) فإنّ الهمزة فيهنّ غير زائدة، لأنهم قد قالوا: ألق فهو مألوق"<sup>(٤١)</sup>.

وقال المبرد (ت: ٢٨٥ هـ): "فأما (أولق) فإنّ فيه حرفين من حروف الزيادة: الهمزة والواو. فعند ذلك تحتاج إلى اشتقاق، ليعلم أيهما الزائدة؟ تقول فيه "ألق الرجل فهو مألوق؛ فقد وضح لك أنّ الهمزة أصل والواو زائدة؛ لأنّ الهمزة في موضع الفاء من الفعل؛ فقد وضح لك أنّها (فَوَعَل)..."<sup>(٤٢)</sup>.

وقال ابن السراج: "فأما (أولق)، فالألف من نفس الحرف يدلّك على ذلك قولهم: ألق، وإنما أولق أفعل"<sup>(٤٣)</sup>. وقد ذهب الكسائي إلى زيادتها، قال ابن جنّي: "وسئل الكسائي في مجلس يونس عن (أولق): ما مثاله من الفعل؟ فقال: أفعل. فقال له يونس: استحييتك يا شيخ! والظاهر عندنا من أمر (أولق) أنّه فَوَعَل من قولهم: ألق الرجل فهو مألوق..."<sup>(٤٤)</sup>.

وجمع آخرون بين زيادة الهمزة وأصالتها، فقد ذكر ابن جنّي أنّ أبا إسحاق الرّجاج "قد كان يجيز فيه أن يكون (أفعل) من: وَلَقَ يَلْقُ"<sup>(٤٥)</sup>.

وفعل نحو هذا أبو عليّ الفارسيّ، قال في التكملة: "أما (أولق) فيحمل ضربين من الوزن: أحدهما أن يكون فَوَعَلًا من ألق، فالهمزة فاء. ولو سميت به رجلاً على هذا الوصف لانصرف. ويجوز أن يكون (أفعل)





من وَلَقَّ يَلْقُ إِذَا أُسْرِعَ"<sup>(٤٦)</sup>.

وذهب ابن جنّي في أحد أقواله إلى هذا الرأي، قال: "أن يكون أفعل من وَلَقَّ يَلْقُ إِذَا خَفَّ وَأُسْرِعَ"<sup>(٤٧)</sup>. وهذا خلاف ما ذهب إليه في المنصف، وفي الجزء الأول من الخصائص"<sup>(٤٨)</sup>.

وإلى هذا ذهب الزمخشريّ أيضاً، قال في المفصل: "فالهزمة يحكم بزيادتها، إذا وقعت أولاً بعد ثلاثة أحرف أصول كآرنب وأكرم، إلا إذا اعترض ما يقتضي أصلتها كإمعة وإمرة، أو تجويز الأمرين كأولق"<sup>(٤٩)</sup>.

وابن الحاجب في الشافية سار مع هؤلاء، فـ (أولق) عنده ترجع إلى اشتقاقين واضحين؛ إذ يقال: رجلٌ مألوقٌ ومولوقٌ؛ ومن ثمّ جاز الأمران"<sup>(٥٠)</sup>.

وقد وجدَ الخضر اليزديّ في هذا الكلام نظراً؛ "لأنّه يستلزم انتفاء الترجيح بين الأوزان، وهو باطلٌ؛ لأنّه منفقٌ عليه؛ بيان ذلك أنّ (أفعل) أكثر في الكلام من...فوعل"<sup>(٥١)</sup>.

ويعني هذا أنّ ابن الحاجب لم يفرّق في الشافية بين أمرين: أحدهما الترجيح بين الأوزان، نظراً إلى القلّة والكثرة، والترجيح في الاشتقاق، نظراً إلى القرب أو البعد في المعنى والاستعمال. فإذا ما جعلت الواو أصلية في (أولق) لمجيء قولهم: مولوق لكانت على (أفعل)، وهذه الزّنة أكثر من (فوعل)، بجعل الهزمة أصلية؛ فالتسوية بينهما، كما ذهب ابن الحاجب، تغفل ما قرّر أنّ (أفعل) أكثر من (فوعل). والمفارقة أنّ هذا ما ذهب إليه ابن الحاجب في شرحه على المفصل، قال: "وما ذكره في "أولق" في أنّه يحتمل الأمرين غير مستقيم في التحقيق؛ لأنّه لم يخلُ إمّا أن يقوم دليل على زيادة الواو أولاً، فإن قام دليل على زيادتها ثبت أنّ الهزمة أصلية، وإن لم يقدّم ثبت أنّ الهزمة زائدة، وكان الحكم بزيادتها أولى من الواو، نظراً إلى الأكثر في كلامهم؛ لأنّ "أفعل" أكثر من "فوعل"<sup>(٥٢)</sup>.





ولا يخلو ما ذهب إليه اليزدي من وجهةٍ بالنظر إلى الواقع ونفس الأمر، فقد رأينا أن أكثر التحويين، يقولون بأصالتها. ومن قال بزيادتها غير الكسائي، لم يرحح هذا، بل الوجه عنده أصالتها، كما عبّر عن ذلك ابن جنّي. بيدّ أنّه يمكن توجيه ما قاله ابن الحاجب في الشافية، فالرجل، هنا، وجد من التحويين من جوّز الأمرين، وقد سار في ركابهم، فلا يمنع، في متنٍ تعليميٍّ أن يصف ما وصف، بالنظر إلى إجازة الأمرين. فهو لم يكن غافلاً عن هذا، وقد مرّ ما قاله، قبل قليل، في الإيضاح؛ شرحه على مفصلّ الزمخشريّ.

الخاتمة:

بيّن البحث أنّ الخضر اليزديّ لا يوافق ابن الحاجب في زنة المبدل من تاء الافتعال، فإنّها بالبديل لا بالمبدل منه، كما وقف البحث عند زنة (بُطْنان) ومجيئها من (ظُهران)، حملاً للنقيض على النقيض؛ وتبيّن أنّ ردّ الخضر اليزديّ، ليس بتلك القوّة، استناداً إلى ردّ ابن جماعة في حاشيته، وأيضاً قيّد ابن الحاجب في مسألة التكثرير في (فعل) ألا يكون الفاعل والمفعول واحداً، فالتكثرير فيهما راجعٌ إلى غير الفعل، ومحالٌّ أن يكون الشيء الواحد كثيراً. أمّا في (أولق) فلم يفرّق ابن الحاجب في الترجيح بين الأوزان، والترجيح في الاشتقاق، وهذا عند اليزديّ فيه نظر، ولا يخلو رأي اليزديّ من وجهةٍ.





- (١) الشافية في علم التصريف، لابن الحاجب (٦٤٦هـ)، تحقيق: د. درويش الحديدي، د. ط، المكتبة العصرية، صيدا - بيروت، د. ت: ٩٣.
- (٢) ينظر شرح شافية ابن الحاجب، لرضي الدين محمد بن الحسن الأستراباذي (٦٨٦هـ)، تحقيق: محمد نور الدين، ومحمد الزفزاف، ومحمد محي الدين عبد الحميد، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، ١٣٩٥هـ - ١٩٧٥م: ٣ / ١٩٧.
- (٣) الصاحب في فقه اللغة ومسائلها، لأبي الحسين أحمد بن فارس (٣٩٥)، علق عليه ووضع حواشيه: أحمد حسن بسج، ط١، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤١٨ - ١٩٩٧م: ١٥٤.
- (٤) شرح كتاب سيبويه، لأبي سعيد الحسن بن عبد الله السيرافي (٣٦٨)، تحقيق أحمد حسن مهدي، علي سيد علي، ط١، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، ٢٠٠٨: ٥ / ١٢٥، وينظر كتاب سيبويه، لعمر بن عثمان بن قنبر أبو بشر الملقب سيبويه (١٨٠)، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، ط٣، مكتبة الخانجي، القاهرة، ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م: ٤ / ٢٣٩، والمقتضب، للمبرد، محمد بن يزيد (٢٨٥هـ)، تحقيق: محمد عبد الخالق عزيمة، د. ط، عالم الكتب، بيروت، د. ت: ١ / ٦٤ - ٦٥، والأصول في النحو، لأبي بكر محمد بن سهل بن السراج (٣١٦هـ)، تحقيق: عبد الحسين الفتلي، ط١، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٤١٧هـ - ١٩٩٦م: ٣ / ٢٧٠، والتكملة، لأبي علي بن أحمد الفارسي (٣٧٧)، تحقيق: الدكتور حسن شاذلي فرهود، ط١، جامعة الرياض، ١٤٠٢ - ١٩٨١م: ٥٥٥ - ٥٥٦، والمنصف، شرح ابن جنّي لكتاب التصريف لأبي عثمان المازني (٣٩٢هـ)، تحقيق: إبراهيم مصطفى، وعبد الله أمين، ط١، إدارة إحياء التراث القديم، ١٣٧٣هـ - ١٩٥٤م: ١ / ٧٤، وشرح الملوكي في التصريف لابن يعيش، تحقيق: د. فخر الدين قباوة، ط١، المكتبة العربي بخلب، ١٣٩٣هـ - ١٩٧٣م: ٣٢٣، وشرح المفصل، لموفق الدين يعيش بن علي بن يعيش (٦٤٣هـ)، قدم له: د. إميل بديع يعقوب، ط١، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤٢٢هـ - ٢٠٠١م: ٥ / ٤٠٩، وشرح الشافية لليزدي: ١ / ١٣٩.
- (٥) انظر: شرح الشافية للرضي: ١ / ١٢ - ١٣.
- (٦) ينظر: شرح الشافية للرضي: ١ / ١٣ - ١٤، وشذا العرف في فن الصرف، لأحمد بن محمد الحملوي (١٣٥١هـ)، تحقيق: نصر الله عبد الرحمن نصر الله، د. ط، مكتبة الرشيد، الرياض، د. ت: ٢١.
- (٧) الشافية: ٥٩.
- (٨) شرح الشافية، لمصنفها ابن الحاجب (٦٤٦هـ)، دراسة وتحقيق: د. غازي بن خلف العتيبي، ط١، مكتبة الرشد، الرياض، د. ت: ١ / ٢٩٨ - ٢٩٩.
- (٩) شرح الشافية لليزدي: ١ / ١٤٠.
- (١٠) شرح الشافية للرضي: ١ / ١٨ - ١٩.





- (١١) المصدر نفسه: ١ / ١٨ .
- (١٢) المنهج الصوتي للبنية العربية، د. عبد الصبور شاهين، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٤٠٠ هـ — ١٩٨٠ م: ٤٨ .
- (١٣) الشافية: ١٢ .
- (١٤) شرح الشافية للرضي: ١ / ١٧ .
- (١٥) شرح شافية ابن الحاجب، فخر الدين أحمد بن الحسن الجاربردي (٧٤٦ هـ)، ط٣، عالم الكتب، بيروت، ١٤٠٤ هـ — ١٩٨٤ م: ١ / ٢٠ .
- (١٦) كتاب سيبويه: ٣ / ٥٧١، وينظر شرح كتاب سيبويه للسيرافي: ٤ / ٣٠٥ .
- (١٧) المقتضب: ٢ / ١٩٦ .
- (١٨) المصدر نفسه .
- (١٩) الأصول في النحو: ٢ / ٤٣٦ .
- (٢٠) كتاب التكملة: ٣٩٨، وينظر المفصل في صنعة الإعراب، للزمخشري، محمود بن عمر (٣٥٨ هـ)، حققه: د. علي بو ملحم، ط١، مكتبة الهلال، بيروت، ١٩٩٣ م: ١٩ .
- (٢١) شرح الشافية للرضي: ١ / ١٧ .
- (٢٢) بطن: ١٣ / ١٦٥ .
- (٢٣) شرح الشافية لليزدي: ١ / ١٤٩ .
- (٢٤) حاشية ابن جماعة على شرح الجاربردي، مجموعة الشافية في علمي الصرف والخط، ط٣، ١٤٠٤ هـ — ١٩٨٤ م: ١ / ٢٠ .
- (٢٥) ينظر كتاب سيبويه: ٤ / ٥٥، والأصول لابن السراج: ٣ / ١٢٥، وشرح السيرافي: ٤ / ٤٣٧، والمفصل: ٣٧٢، وشرح المفصل لابن يعيش: ٤ / ٤٣٩، وشرح الشافية للرضي: ١ / ٩٢ .
- (٢٦) الشافية: ٦٣ .
- (٢٧) ينظر: ٣٧٣ .
- (٢٨) ينظر: ٢ / ١٢٩ .
- (٢٩) كتاب سيبويه: ٤ / ٦٤ .
- (٣٠) ينظر الأصول في النحو: ٣ / ١٢١، وكتاب التكملة: ٥١٨، والخصائص، لأبي الفتح عثمان بن جني (٣٩٢ هـ)، تحقيق: محمد علي النجار، د. ط، الهدى للطباعة والنشر، بيروت — لبنان، د. ت: ٢ / ١٥٥، ونزهة الطرف في علم الصرف، لأبي الفضل أحمد بن محمد الميداني (٥١٨ هـ)، ط١، مطبعة الجوائب، قسطنطينية، ١٢٩٨ هـ: ١٥، والمفصل للزمخشري: ٣٧٢، وشرح الشافية للرضي: ١ / ٩٢ .





- (٣١) شرح الشافية لليزدي: ٢١٠ / ١ .  
(٣٢) شرح الشافية لليزدي: ٢١٠ / ١ .  
(٣٣) ينظر شرح الشافية للجارزدي: ٤٧ / ١ .  
(٣٤) شرح الشافية لليزدي: ٢١٠ / ١ .  
(٣٥) شرح الشافية لمصنفها ابن الحاجب: ٤٤٣ - ٤٤٤ / ١ .  
(٣٦) شرح الشافية لليزدي: ٢١١ / ١ .  
(٣٧) شرح الشافية لليزدي: ٢١١ / ١، وينظر المفصل للزمخشري: ٣٧٣ .  
(٣٨) الإيضاح في شرح المفصل، لأبي عمرو عثمان بن عمر، المعروف بابن الحاجب النحوي (٦٤٦هـ)، تحقيق: د. موسى بناي العلي، مطبعة العاني، وزارة الثقافة والشؤون الدينية، بغداد، ١٩٨٢م: ٢ / ١٢٩، وينظر المفصل للزمخشري: ٣٧٣ .  
(٣٩) ينظر الخصائص: ٢٩١ / ٣ .  
(٤٠) كتاب سيبويه: ٤ / ٣٠٨، وينظر المقتضب: ٣ / ٣١٦، وشرح السيرافي: ٥ / ١٩٩، وشرح ابن يعيش: ٥ / ٣١٩ .  
(٤١) المنصف في شرح تصريف المازني: ١ / ١١٣ .  
(٤٢) المقتضب: ٣ / ٣١٦ .  
(٤٣) الأصول في النحو: ٣ / ٢٣٢ .  
(٤٤) الخصائص: ٣ / ٢٩١ .  
(٤٥) المصدر نفسه: ١ / ٩ .  
(٤٦) ٥٤٥ - ٥٤٦ .  
(٤٧) الخصائص: ٣ / ٢٩١ .  
(٤٨) ينظر المنصف: ١ / ١١٤، والخصائص: ١ / ٩ .  
(٤٩) ٣٥٧ .  
(٥٠) ينظر الشافية: ٨٢ .  
(٥١) شرح الشافية لليزدي: ١ / ٦٠١ .  
(٥٢) الإيضاح: ٢ / ٣٧٣ .





### مصادر البحث:

- الأصول في النحو، لأبي بكر محمد بن سهل بن السراج (٣١٦هـ)، تحقيق: عبد الحسين الفتلي، ط١، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٤١٧هـ — ١٩٩٦م.
- الإيضاح في شرح المفصل، لأبي عمرو عثمان بن عمر، المعروف بابن الحاجب النحوي (٦٤٦هـ)، تحقيق: د. موسى بناي العلي، مطبعة العاني، وزارة الثقافة والشؤون الدينية، بغداد، ١٩٨٢م.
- التكملة، لأبي علي بن أحمد الفارسي (٣٧٧ت)، تحقيق: الدكتور حسن شاذلي فرهود، ط١، جامعة الرياض، ١٤٠٢\_١٩٨١م.
- حاشية ابن جماعة على شرح الجاربردي، مجموعة الشافعية في علمي الصرف والخط، ط٣، ١٤٠٤هـ — ١٩٨٤م.
- الخصائص، لأبي الفتح عثمان بن جني (٣٩٢هـ)، تحقيق: محمد علي النجار، د. ط، الهدى للطباعة والنشر، بيروت — لبنان، د. ت.
- الشافية في علم التصريف، لابن الحاجب (٦٤٦هـ)، تحقيق: د. درويش الحديدي، د. ط، المكتبة العصرية، صيدا — بيروت، د. ت.
- شذا العرف في فن الصرف، لأحمد بن محمد الحملوي (١٣٥١هـ)، تحقيق: نصر الله عبد الرحمن نصر الله، د. ط، مكتبة الرشيد، الرياض، د. ت.
- شرح الشافية، لمصنفها ابن الحاجب (٦٤٦هـ)، دراسة وتحقيق: د. غازي بن خلف العتبي، ط١، مكتبة الرشد، الرياض، د. ت.





- شرح شافية ابن الحاجب، لرضي الدين محمد بن الحسن الأستراباذي (٦٨٦هـ)، تحقيق: محمد نور الدين، ومحمد الزفزاف، ومحمد محي الدين عبد الحميد، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، ١٣٩٥هـ - ١٩٧٥م.
- شرح شافية ابن الحاجب، لفخر الدين أحمد بن الحسن الجارودي (٧٤٦هـ)، ط٣، عالم الكتب، بيروت، ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م.
- شرح شافية ابن الحاجب في علمي التصريف والخط، للخضر اليزدي (ت: بعد ٧٢٠هـ)، تحقيق: د. حسن أحمد الثمان، ط١، ذوي القربى، قم، ١٤٣٣هـ.
- شرح كتاب سيبويه، لأبي سعيد الحسن بن عبد الله السيرافي (ت٣٦٨)، تحقيق أحمد حسن مهدي، علي سيد علي، ط١، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، ٢٠٠٨.
- شرح المفصل، لموفق الدين يعيـش بن علي بن يعيـش (٦٤٣هـ)، قدّم له: د. إميل بديع يعقوب، ط١، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤٢٢هـ - ٢٠٠١م..
- شرح الملوكي في التصريف لابن يعيـش، تحقيق: د. فخر الدين قباوة، ط١، المكتبة العربي بـلب، ١٣٩٣هـ - ١٩٧٣م.
- الصاحبـي في فقه اللغة ومسائلها، لأبي الحسين أحمد بن فارس (ت٣٩٥)، علّق عليه ووضع حواشيه: أحمد حسن بسج، ط١، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤١٨ - ١٩٩٧.
- كتاب سيبويه، لعمر بن عثمان بن قنبر أبو بشر الملقب سيبويه (ت١٨٠)، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، ط٣، مكتبة الخانجي، القاهرة، ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م.





- المفصّل في صنعة الإعراب، للزمخشريّ، محمود بن عمر (٣٥٨هـ)، حقّقه: د. عليّ بو ملحم، ط١، مكتبة الهلال، بيروت، ١٩٩٣م.
- المقتضب، للمبرّد، محمد بن يزيد (٢٨٥هـ)، تحقيق: محمّد عبد الخالق عزيمة، د. ط، عالم الكتب، بيروت، د. ت.
- المنصف، شرح ابن جنّي لكتاب التصريف لأبي عثمان المازنيّ (٣٩٢هـ)، تحقيق: إبراهيم مصطفى، وعبد الله أمين، ط١، إدارة إحياء التراث القديم، ١٣٧٣هـ — ١٩٥٤م.
- المنهج الصوتيّ للبنية العربية، د. عبد الصبور شاهين، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٤٠٠هـ — ١٩٨٠م.

